الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

26 **يناير** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

خبراء حقوق الإنسان و "اليونيسيف" يشددون على ضرورة مناهضة عمل الأطفال وحمايتهم من الجرائم الإلكترونية

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م
https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2183551

شدّد خبراء ومختصون محليون ودوليون على أهمية تعزيز الجهود لمناهضة عمل الأطفال وحمايتهم من الجرائم الإلكترونية وإيلاء الاعتبار اللازم لهذه القضية، في ظل ما تشهده المملكة من تطورات في مجال حماية حقوق الطفل، من خلال اتخاذها العديد من التدابير والتشريعات التي اتسمت بانسجامها مع المعايير الدولية.

جاء ذلك خلال حلقة نقاش نظمتها هيئة حقوق الإنسان اليوم "عن بعد" بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف."

وناقشت الحلقة التي افتتحتها وكيل الهيئة للتعاون الدولي سارة بنت فهد التميمي حقوق الطفل في العالم الافتراضي ودور نظام الجرائم الإلكترونية في حمايته، والتوجهات العالمية في مناهضة عمل الأطفال والأمن السيبراني للطفل أثناء جائحة "كوفيد 19"، وتجربة المملكة في مجال حقوق الطفل وجهودها في الحماية القانونية لهم، بالإضافة إلى مناقشة تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة بشأن مناهضة عمل الأطفال.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

خادم الحرمين يوافق على إقامة ندوة "جهود المملكة في خدمة المعتمرين والزائرين خلال جائحة كورونا"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1866201

صدرت الموافقة الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، لإقامة ندوة عن بعد بعنوان: «جهود المملكة العربية السعودية في خدمة المعتمرين والزائرين خلال جائحة كورونا»، والتي تنظمها الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وذلك يوم الأحد الموافق 25-6-1442هـ. وتهدف الندوة لإبراز جهود المملكة خلال جائحة كورونا، والعناية الفائقة التي تلقّاها الحرمين الشريفين وقاصديهما من معتمرين وزائرين، والتعاون الكبير الذي تكاتفت فيه كافة القطاعات الحكومية لمنع وصد الجائحة عن ضيوف الرحمن.

دعوة "الصحة" لتبني مبادرات وحوافز لرفع نسبة الممارسين السعوديين في "الخاص"

توافق الشورى ومجلس الوزراء في تعديل نظام التخصيص

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1866200

يتجه مجلس الشورى لإقرار توصيات للجنته الصحية على التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 40 - 1441، اليوم الثلاثاء، بعد أن يستمع من رئيس اللجنة زينب أبوطالب لوجهة النظر بشأن ملحوظات الأعضاء على التقرير. وقد طالبت التوصيات الوزارة بزيادة عدد أسرة التنويم المخصصة للتأهيل الطبي والرعاية المديدة وتفعيل مبادرات المشاركة مع القطاع الخاص في هذا المجال، وتبني المبادرات وإقرار الحوافز لرفع نسبة الممارسين الصحيين السعوديين في القطاع الخاص وفق خطة زمنية دقيقة واضحة المعالم وذات أولويات محددة، ووضع خطة استراتيجية وطنية للقوى العاملة الصحية لمواكبة رؤية المملكة. وأعاد المجلس، أمس الاثنين، تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح تعديل نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وتحويلها إلى هيئة عامة، والمقدم العضو السابق أحمد آل مفرح، وقد أكدت اللجنة في رأيها الحاجة لتطوير نظام الهيئة، وترى أنه سيساهم في حفظ حقوق الممارسين الصحيين والذي يقدر عددهم بنحو 500 ألف ممارس من خلال مجلس الإدارة بصفته السلطة المهيمنة على الهيئة، ويهدف التعديل إلى تطوير وتقويم الأداء المهني الصحي، وتنمية وتشجيع المهارات، وإثراء الفكر العلمي والتطبيق العملي السليم في مجال التخصصات الصحية المختلفة وذلك من خلال تحديد البرامج التخصصية الصحية المهنية المختلفة وإقرارها والإشراف عليها، ووضع برامج التعليم المستمر في التخصصات الصحية، في إطار السياسة العامة للتعليم. من ناحية أخرى، وافق المجلس على مشروع نظام التخصيص، وحسم التباين مع مجلس الوزراء بحضور وزير الدولة لشؤون الشورى محمد أبو ساق، وطالب الشورى

في قرارات أخذها بالأغلبية في جلسته التي عقدت أمس، برئاسة عبدالله آل الشيخ رئيس المجلس، وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع وتحفيز إقامة المصانع في المدن والمناطق النامية والواعدة، وعمل التوازن اللازم بتوزيع الصناعة حسب حاجة المناطق والميز النسبية ووضعها الديموغرافي، وبما يحقق أهداف رؤية المملكة، ودعاها إلى نشر وإتاحة البيانات الصناعية التي توضح ما استُخدم من ثروات قطاع التعدين والصناعات البتروكيميائية كمواد خام للصناعات المحلية لتعزيز القيمة المضافة وتشجيع قطاع الصناعة للاستثمار في هذا المجال.

قرار شوريّ بتشجيع وتحفيز إقامة المصانع في المدن والمناطق النامية والواعدة

وأكد المجلس في قراره، أن على الوزارة إزالة المعوقات التي تعترض الطلبات التي تتقدم بها المصانع الوطنية من خلال فتح قنوات الاتصال مع المستثمرين في هذا القطاع وتوضيح الإجراءات والإرشادات لهم، وإيجاد مبادرة التنسيق والتكامل الصناعي بين المصانع الوطنية لتشجيع قيام صناعات جديدة تستخدم مخرجاتها كمواد خام للمصانع الوطنية، كما تضمن قرار المجلس قيام الوزارة بالإسراع في تفعيل دور مركز المعلومات والبيانات الصناعية، ودعم مشروعاته القائمة والمخطط لها؛ لتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة والمحدثة للمستثمر الصناعي، والجهات الحكومية ذات العلاقة، داعياً الوزارة إلى تكثيف الجهود لخفض مستويات التلوث البيئي، وتضمين نتائج هذه الجهود ومؤشرات قياسها في تقاريرها السنوية. وفي قرار آخر اتخذه المجلس خلال الجلسة طالب مجلس الشورى مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بالتوسع في التعاون الطبي مع المؤسسات الطبية الأخرى في المملكة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لتوفير الدعم لإنشاء مركز متخصص بالطب الاتصالي، وتوفير الإمكانات اللازمة له، وشدد المجلس على أهمية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والعمل على زيادة التوعية المجتمعية بالطرق السليمة لاستخدام الأجهزة الإلكترونية والتوعية بتأثيرها على صحة العين، وطالبت المستشفى بإعادة النظر في هيكلته وتوجهه الاستراتيجي وفق الأسس التنظيمية المتعارف عليها لبناء الهياكل، ووفق قواعد الحوكمة ووفق ما يمكنه من إبراز أنشطته الأساسية وتلافي المشكلات التنظيمية وبما يحقق كفاءة الإنفاق، ودعا الشورى هيئة المساحة الجيولوجية السعودية إلى التنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة لتفعيل الشروط والضوابط البيئية للأنشطة التعدينية كافة، والتنسيق مع وزارة الطاقة لتحديد مناطق التصدعات في أماكن حقول الزيت والغاز نتيجة عمليات استخراجها وفقاً للتوصية الإضافية المقدمة من م. نبيه البراهيم. وناقش المجلس تقريراً مقدماً من لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي 40 - 1441، ولاحظت عائشة زكري في مداخلة لها، أن نشاطات الصندوق في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية تركزت حول الظهور الإعلامي، وعقد لقاءات أو إبرام شراكات ومذكرات تفاهم لتعزيز وتشجيع التنمية الصناعية في المملكة وجذب المستثمرين الأجانب، متسائلةً عما نتج عن النشاطات من إنجازات ساهمت في تحقيق أهدافه، واقترحت نجوى الغامدي دراسة المعوقات وتسهيل إجراءات التمويل ووضع المحفزات، وتوطين قطاعات الصناعات الصيدلانية وجميع أنواعها، في حين طالبت منى الفضلي صندوق التنمية الصناعية السعودي بتضمين إنجازاته في مجال الاستشارات في تقاريره المقبلة.

وأشاد هزاع القحطاني في مداخلة له، بدور الصندوق في دعم وتطور قطاع الصناعة في المملكة، عاداً الصندوق من أفضل الأجهزة الحكومية التي حققت الكثير من الأهداف في نمو القطاع الصناعي في المملكة، داعياً إلى العمل لتحقيق التوازن في توزيع وتحفيز ودعم القطاع الصناعي في كل مناطق المملكة، ودعت سامية بخاري الصندوق إلى وضع الحلول المناسبة لدفع تعارض المصالح بين الصندوق وبعض الجهات الحكومية التي تنشأ عند تأخر الصندوق في تحصيل مستحقاته من قروض المشروعات الواقعة على أراضي مستأجرة من جهات حكومية. وفي مداخلة أخرى، طالبت عضو المجلس عائشة عريشي صندوق التنمية الصناعية السعودي بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمناطق النائية، مؤكدةً أهمية إعطاء أولويات القروض وفقاً للاحتياج وليس الطلب، فيما رأى سلطان المرشد، أن على الصندوق تطبيق سياسات واستراتيجيات جديدة للتمويل تلبي احتياجات ومتطلبات هذه المرحلة الجديدة من البناء القائم على الاقتصاد المعرفي والتكنولوجيا المتطورة والذكاء الاصطناعي لدعم القطاعات التنموية والصناعية وتخطيط المدن الحديثة.

الشورى لـ"التنمية الصناعية": قروضكم بها تفاوت بين المعتمد والمنصرف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716460

جابر المالكي - الرياض

A A

طالب أعضاء بمجلس الشورى أمس بتحديث وتطوير آليات التمويل بصندوق التنمية الصناعية السعودي؛ لمعالجة التفاوت بين المعتمد والمنصرف بما يسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛ والموازنة بين القروض التي تتم الموافقة عليها وتلك التي لم يتم صرفها، مطالبةً في تقريرها الصندوق بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدعم وتمويل الصناعة في المناطق الواعدة خصوصا الأقل نموا، وتقديم بيانات الإنجازات المتحققة لكل عام مقارنة بالعام السابق متضمنة القطاعات المختلفة.

تشجيع إقامة المصانع بالمدن

دعا مجلس الشورى وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى نشر وإتاحة البيانات الصناعية التي توضح ما استخدم من ثروات قطاع التعدين والصناعات البتروكيمائية كمواد خام للصناعات المحلية لتعزيز القيمة المضافة وتشجيع قطاع الصناعة للاستثمار في هذا المجال.

وأكد المجلس في قراره أن على الوزارة إزالة المعوقات التي تعترض الطلبات التي تتقدم بها المصانع الوطنية من خلال فتح قنوات الاتصال مع المستثمرين في هذا القطاع وتوضيح الإجراءات والارشادات لهم، وإيجاد مبادرة التنسيق والتكامل الصناعي بين المصانع الوطنية لتشجيع قيام صناعات جديدة تستخدم مخرجاتها كمواد خام للمصانع الوطنية.

مركز متخصص بالطب الاتصالي

طالب مجلس الشورى مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بالتوسع في التعاون الطبي مع المؤسسات الطبية الأخرى في المملكة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لتوفير الدعم لإنشاء مركز متخصص بالطب الاتصالي، وتوفير الإمكانات اللازمة له.

وشدد المجلس في قراره على مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون أهمية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والعمل على زيادة التوعية المجتمعية بالطرق السليمة لاستخدام الأجهزة الإلكترونية والتوعية بتأثيرها على صحة العين.

«العدل»: "نظام التوثيق" تطور تشريعي يعزز مرونة الأداء

عدالة وقائية تحول دون النزاعات

المصدر: جريدة المدينة 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716447

جابر المالكي - الرياض

A A

سعت وزارة العدل إلى ترسيخ مبدأ العدالة الوقائية، عبر الكثير من الخطوات والقرارات التي اتخذتها خلال الفترة الأخيرة، ويعد نظام التوثيق الصادر في يوليو الماضي خطوة في الاتجاه ذاته، ستعزز من المبدأ، وبدأ العمل رسميًا بالنظام الجديد ابتداءً من يوم الخميس الـ 14 من يناير الجاري لعام 2021م.

وتعد «العدالة الوقائية» من أهم مراحل العدالة؛ كونها تحول دون النزاعات وتوصل الحق لمستحقيه، كما أنها لا تختص بالفصل في المنازعات، وإنما تمتد إلى ما بعد ذلك وقبله وتحرص على تحقيق العدالة قبل نشوء النزاع بإعطاء الحق لمستحقه منذ البداية دون الحاجة لعرض حقه على القضاء، وذلك بإعطاء الحقوق قوتها القانونية وحجيتها التنفيذية، بحيث تكون للعقود مثل الإيجار والملكية قوتها التنفيذية.

وتكمن أهمية «العدالة الوقائية» في كونها أحد مسارات العدالة الرئيسة بجانب المسار القضائي، والتنفيذي، التي لا يمكن أن ينجح مسار منها إلا بوجود الآخر.

تطور تشريعي صدر نظام التوثيق ولائحته التنفيذية بهدف تنظيم الإجراءات المتصلة بالتوثيق على وجه يصح الاحتجاج بها، وتعد الصكوك والعقود الموثقة وفقاً لأحكام النظام سندات تنفيذية فيما تضمنته من التزام، وسيحقق نظام التوثيق تعزيز الأمن العقاري، وتعزيز مبدأ موثوقية الصكوك، وحفظ الحقوق من خلال توثيق العقود، بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص في عمليات التوثيق.

وتضمن نظام التوثيق نقل عددٍ من الاختصاصات المتصلة بالإقرارات التي لدى المحاكم إلى كتابات العدل، بما يسهم في تحسين تجربة المستفيد ورفع نسبة الرضا عن الخدمات التوثيقية من خلال تقديم خدمات عدلية توثيقية متكاملة ومؤتمتة تشمل جميع الأعمال الإدارية والمعلوماتية الداعمة لمنظومة التوثيق وتقديم الخدمات التوثيقية إلكترونيًا دون حاجة المستفيدين لزيارة المرافق العدلية، إضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال بناء منصات خدمات نوعية، وتعزيز الأمن العقاري ورفع مستويات الشراكة مع القطاع الخاص، ورفع تصنيف المملكة في مؤشر تسجيل الملكية.

ويُعد نظام التوثيق الذي بدأ العمل به العام الجاري 2021، تطورًا تشريعيًا يدعم التحولات الإيجابية الكبيرة وتحسين البيئة الاستثمارية وفق رؤية المملكة 2030، إضافة إلى تعزيز المرونة في العمل والأداء.

إفراغ صكوك الملكية العقارية

الوكالات وفسخها

الرهن وفكه وتعديله

عقود تأسيس الشركات

ملاحق التعديل

قرارات ذوي الصلاحيات فيها

محاضر الجمعيات العمومية للشركات

التصرفات والعقود الواقعة على العلامات التجارية

براءات الاختراع، وحقوق المؤلف

العقود الواقعة على المال المنقول

إقرار الكفالة الحضورية والغرمية

الإقرار بالمبالغ المالية والمنقولات

مهام الموثقين وفق اللائحة

3اشتراطات لمكافآت الإبلاغ عن التستر التجاري.. ومنع المشتبه بهم من السفر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2056021

دعا وزير التجارة وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد عبدالله القصبي للمشاركة في تطوير اللائحة التنفيذية لنظام التستر التجاري. وقال في تغريدة على حسابه في تويتر «نتطلع أن تسهم في توفير بيئة تنافسية خالية من ظاهرة التستر التجاري تمكّن رواد الأعمال من ممارسة أنشطتهم بشكل نظامي لدعم الاقتصاد الوطني.«
ووفقا للفصل التاسع من مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة التستر، الذي تجري مراجعته واطلعت عليه «عكاظ»، الذي اشتمل على ضوابط صرف المكافآت وآلية قسمتها بين المبلّغين؛ يستحق المبلّغ المكافأة المالية المنصوص عليها نظاما بعد تحقق 3 اشتراطات؛ وهي ألا يكون المبلغ مدانا في الجريمة أو المخالفة محل البلاغ، وأن تكون المعلومات الواردة في البلاغ يصلح الاستناد إليها للبدء في إجراءات الضبط والتحقيق، وأن يكتسب الحكم أو القرار الصفة النهائية بثبوت الجريمة أو المخالفة، وتستوفي الوزارة الغرامة من مرتكب الجريمة أو المخالفة، على أن يراعى عند منح المكافأة المالية نوع وحجم النشاط الاقتصادي محل الجريمة أو المخالفة، وتعدد المبلّغين، وتوزع المكافأة المالية في حالة تعدد المبلّغين بالتساوي.

حقوق الإنسان في الصحافة

وبحسب الفصل الخامس في مشروع اللائحة توجد ضوابط وحالات طلب منع سفر المشتبه به، إذ يحق لوزارة التجارة بموجب الأنظمة أن تطلب من النيابة العامة منع سفر من يشتبه في ارتكابه أيا من الجرائم المنصوص عليها في النظام.
وطبقا لمشروع اللائحة، يعد من القرائن التي تدل على شبهة ارتكاب جريمة التستر عدم اشتراك العامل غير السعودي في المنشأة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، عدم تسجيل المنشأة لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل، عدم وجود أو تفعيل حساب بنكي للمنشأة، وعدم توفير وسائل الدفع الإلكتروني في حال كان نشاط المنشأة من الأنشطة الملزمة بذلك، عدم استخدام المنشأة لبرنامج حماية الأجور المعتمد من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، عدم وجود ما يفيد تحويل أجر العامل من خلال الحساب البنكي للمنشأة.
في غضون ذلك، أكد مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة التستر، الذي تجري مراجعته واطلعت عليه «عكاظ»، أن للمتضرر مطالبة من بُلّغ عنه بسوء نية عن واقعة غير صحيحة عما لحقه من ضرر أمام المحكمة المختصة.
وكشفت اللائحة أن لموظف الضبط استخدام الوسائل الإلكترونية عند ممارسة صلاحياته وأداء مهماته، ومنحت اللائحة وزارة التجارة الاستعانة بالقطاع الخاص للتبليغ بقرارات اللجنة.
معايير موظفي الضبط
بيّنت اللائحة معايير اختيار موظف الضبط حيث يشترط لتسمية أو تكليف موظف الضبط لممارسة الصلاحيات والمهمات المنصوص عليها في النظام واللائحة أن يكون سعودي الجنسية، وحسن السيرة والسلوك ومن ذوي الكفاءة والأمانة، وألا يكون أدين بجريمة مخلة بالشرف والأمانة -ما لم يرد إليه اعتباره- و أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على الأقل، وتكون لديه خبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات في أعمال الضبط والرقابة، وأن يجتاز بنجاح التدريب العملي والاختبار المعتمد من الوزارة.
وكشفت اللائحة ضوابط وإجراءات الضبط وشددت على موظف الضبط عند إجراء التقصي والبحث والاستدلال وضبط ما يقع من جرائم ومخالفات منصوص عليها في النظام واللائحة الالتزام بأحكام النظام واللائحة والأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، إبراز بطاقة العمل وما يبين صفته عند أداء مهماته، بذل العناية اللازمة عند أداء مهماته وأدائها بحياد وأمانة وسرية، المحافظة على سرية المعلومات التي توفرت لديه أو اطلع عليها، وعدم التشهير أو المساس بالمشتبه بهم أو غيرهم، الإفصاح عن أي علاقة بالمشتبه به أو أي تعارض مصالح، -إن وجدت-، الالتزام بالميثاق الأخلاقي للعمل الرقابي المعتمد في الوزارة، مباشرة الصلاحيات المخولة له في النظام واللائحة وفقا لمصفوفة الصلاحيات التي تصدر بقرار من الوزير، وإحالتها إلى الإدارة المختصة بالوزارة بعد اكتمال الإجراءات.
ونص المشروع على أن تشرف وزارة التجارة على أعمال موظف الضبط والتحقق من التزامه تطبيق أحكام النظام، والميثاق الأخلاقي للعمل الرقابي مع مراعاة نظام الإجراءات الجزائية، وإصدار التعليمات والإرشادات اللازمة لموظف الضبط و تقديم التدريب العملي والدورات لتأهيل موظف الضبط وتطوير أدائه ومتابعة وتقييم أعمال موظف الضبط بشكل دوري وفقا لمؤشرات الأداء.

نموذجية المسار السعودي الثابت بقيادة الملك وولي العهد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1866120

محمد الوعيل

"التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، جعلت القيادة السعودية محط الأنظار، حيث قاد خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان الخطى نحو مسار آمن أثمر نجاحا منقطع النظير في لمّ الجسم الخليجي وإعادة لحمته، وأصبحت قمة المجلس في دورتها الحادية والأربعين، مثالا للعمل المتصل الجاد الذي يحقق أفضل النتائج على أرض الواقع..

بينما ظل العالم يعاني جراحه جراء الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية التي اعتصرت مؤخرا كياناته.. كانت المملكة تتعامل بهدوء ووعي مع ما يجري، وتضع خططها الدقيقة لتجاوز أي انعكاسات سالبة على مجتمعنا وإقليمنا.

سر الاختراقات السعودية الناجحة للمهددات هو الوعي، الوعي بحجم المخاطر، والوعي بالتداعيات المحتملة، ثم الوعي بضرورة اقتحام هذه المخاطر والمبادرة باجتثاث أورامها بدلا عن الاكتفاء بالتعامل معها بردود الفعل المحدودة، هذا السر، الذي لم يعد سرا، هو النهج الذي اختطه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - والذي ظهرت ثماره على أكثر من صعيد من ضمنها قمة العلا التي جمعت دول مجلس التعاون الخليجي في الدورة الحادية والأربعين للمجلس.

النجاح لم يكن وليد عمل روتيني داخل الأروقة الخليجية، لكنه كان مخططا له منذ قمة المجلس في دورتها السابقة (الأربعين) التي استضافتها أيضا الرياض، فخادم الحرمين الشريفين كان سباقا من خلال دعوات كريمة لجميع عضوية المجلس ليلتئم شملهم في المملكة، مثلما حرص على تمهيد أرضية أخوية لافتة.

وعندما نعود إلى كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان الافتتاحية في قمة 2019 حوت إشارة واعية بتأكيده - أيده الله - أن مجلس التعاون تمكن منذ تأسيسه من تجاوز الأزمات التي مرت به، أعقبها تأكيد قادة دول المجلس في ختام القمة على الحفاظ على قوة وتماسك ومنعة مجلس التعاون ووحدة الصف بين أعضائه، والحفاظ على هذه المنطقة واحة للاستقرار والأمن والرخاء الاقتصادي والسلم الاجتماعي.

هذه الأرضية وما تلاها من عمل دؤوب، سواء في اتجاه تجاوز التباينات في الرؤى إلى ما يجمع، أو التعامل ببصيرة نافذة مع التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، جعلت القيادة السعودية محط الأنظار، حيث قاد خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان الخطى نحو مسار آمن أثمر نجاحا منقطع النظير في لمّ الجسم الخليجي وإعادة لحمته، وأصبحت قمة المجلس في دورتها الحادية والأربعين، مثالا للعمل المتصل الجاد الذي يحقق أفضل النتائج على أرض الواقع.

صعيد آخر جذب مواقع الرصد وهو تعامل قيادتنا مع المد العالي الذي اكتنف الأجواء خارجيا وداخليا جراء جائحة كورونا، فالوباء سحق الإمكانيات الصحية وشل قدراتها في كثير من أنحاء العالم، كما قصم ظهر العديد من اقتصادات الدول الغنية منها والفقيرة، ورمى بظلاله الكئيبة على كل مناحي الحياة.. ومع ذلك كان للمملكة وقيادتها أداؤها الذي بهر العالم سواء من حيث الإجراءات الصحية الصارمة والحصيفة في مواجهة الوباء وجاهزية المرافق الطبية، أو من حيث تطويق تداعيات الفيروس على النشاط العام سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص.

لقد عكست إدارة الأزمة المتعلقة بكوفيد 19 قدرة المملكة على امتصاص الصدمات، بل وامتلاك زمام المبادرة، ساعدها على ذلك النهج الذي وضعته رؤية 2030 في موجهاتها العامة والتفصيلية والتي أذابت جبال الصعوبات المستجدة والمتوقعة، فاستمر الاقتصاد السعودي يؤدي دوره القيادي محليا ودوليا، وأنجزت المملكة ميزانية ضخمة أولت فيها الصحة والتعليم ما يستحقانه من إنفاق ورعاية، مع الحفاظ على وتيرة عالية من المساندة لكل أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي.

عادت العافية إلى الجسم الخليجي، وتم حصار هجمة كورونا بل وتحقيق انخفاضات باهرة في المنحنى الوبائي رغم الارتفاعات العالمية، ووفرت المملكة بشكل مبكر لقاح كورونا حماية لمواطنيها والمقيمين على أرضها، واستمرت حركة الحياة بوتيرتها على مسار تضيء معالمه رؤية 2030، وكل ذلك بفضل الله ثم بقيادة حكيمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - يحفظهما الله.-

الاستثمار في القطاع الصحي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/716406

إبراهيم محمد باداود

تساعد بعض الظروف التي تمر على العالم في تحفيز بعض القطاعات الاقتصادية، فقد ساهمت جائحة كورونا في تحقيق قطاع التجارة الإلكترونية قفزات كبرى وشهد نمواً هائلاً خلال السنوات الأخيرة مسجلاً زيادة بنسبة 817 % خلال عام 2020 حيث تجاوز عدد السجلات 16 ألف سجل مقارنة بحوالي 1,
775سجلاً خلال عام 2015م.

جائحة كورونا ساهمت أيضاً في تعزيز الاهتمام بالجوانب الصحية كما ساهمت في رفع مستوى الاحترازات الصحية والتركيز على القطاع الصحي محلياً ودولياً وحتى على مستوى الأفراد ما دفع ببعض الحكومات إلى العمل على إقامة مستشفيات ومراكز صحية إضافية لاستيعاب الحالات المتزايدة من الإصابات بفايروس كوفيد 19 المستجد، والعمل على تعزيز أنظمتها الصحية الحالية ورفع الطاقة الاستيعابية لها وتقوية البنية التحتية لها.

تولي المملكة أهمية كبرى للقطاع الصحي وتركز على ثلاثة عناصر أساسية لتطويرها وتحسينها وهي الاهتمام بصحة المواطنين وتحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة لهم ونوعيتها وتوجيه المزيد من الاستثمارات نحو القطاع الصحي إضافة إلى إنشاء المدن الصحية مثل مدينة نيوم التي ستركز على جانب الرعاية الصحية.

شكلت جائحة كورونا تهديداً كبيراً للوضع الصحي العالمي ما جعل منظمة الصحة العالمية تحث المستثمرين على الاستثمار دولياً في القطاع الصحي بشكل أكبر وعلى المستوى المحلي هناك العديد من المؤشرات والتقارير التي تشير إلى الفرص المتاحة في قطاع الرعاية الصحية والذي تؤكد نموه العديد من العوامل منها النمو السكاني وحاجة المدن إلى المزيد من مرافق الرعاية الصحية والأسرة الطبية، كما حرصت رؤية المملكة 2030 على تحفيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات المحلية الطبية وخصخصة الخدمات الحكومية وإلزامية التأمين الطبي.

دعم لا محدود تقدمه الدولة للقطاع الخاص والمستثمرين في القطاع الصحي سواء محلياً أو دولياً ومع ظروف الجائحة ارتفع مستوى الوعي والاهتمام بالرعاية الصحية كما زاد الاهتمام الشخصي بالجوانب الصحية كالأكل الصحي والرياضة والاستشارات الصحية عن بعد وغيرها من الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان والتي هي في حقيقتها تشكل مجالات استثمارية مهمة يمكن الاستثمار فيها.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م https://www.alriyadh.com/1866154
	المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 جماد ثاني 1442هـ - 26 يناير 2021م https://www.al-madina.com/article/716408/8